



تقرير الاستثمار العالمي والعربي أمام تحديات جديدة لا تحتل رفاهية تأخير الإصلاح.

أولاً: تحديات الاستثمار في العالم العربي:

- بين التقرير في هذا الإطار التحديات التي أثرت على حركة الاستثمار في العالم العربي، والتي تتلخص بما يلي:
- 1- ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي والتأثير الكبير لتراجع أسعار السلع في إطالة الأزمة.
 - 2- الأوضاع الأمنية والأزمات الإنسانية الناجمة عن صراعات في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن.
 - 3- التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي أثر على الاقتصادات العربية التي تعتمد على النفط في توفير إيراداتها.
 - 4- البيئة الاستثمارية والتشريعية في العالم العربي التي تنطوي على ثغرات وتتصف بالعديد من المعوقات تجاه القطاع الخاص في أداء أعماله وتوظيف استثماراته وحركاته التجارية.

ثانياً: الاقتصاد العالمي أمام مزيد من الصعوبات:

أشار التقرير في هذا الإطار الى ثلاث عوامل رئيسية ضاعفت الصعاب أمام الاقتصاد العالمي والتي تتلخص بما يلي:

- 1- انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، حيث أثر هذا الانفصال على أسواق الأسهم العالمية، زيادة في تقلبات أسعار السلع الأولية، وتأثر سعر النفط حيث خسر أكثر من ٥% من قيمته، ودخول الاقتصاد العالمي برمته في حالة من عدم التوازن.
- 2- تعثر النمو العالمي، حيث واصل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٥ النمو بوتيرة متواضعة بسبب استمرار الصعوبات المالية والاقتصادية، وتأثير من الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط والسلع الأساسية، بالإضافة الى العوامل الجيوسياسية في عدد من مناطق العالم والصراعات المتوالية عنها وخاصة في الدول العربية.
- 3- تأثير السلع في إطالة الأزمة، يبدو أن مرحلة النمو البطيء في الاقتصاد العالمي مستمرة وقد تطول الى عدة سنوات قادمة، في ضوء التراجع الكبير في أسعار السلع من النفط ومن السلع غير النفطية، والتراجع الحاصل في محرك التجارة والتقلص القاسي في الاقتصاد الحقيقي والإيرادات للدول النامية التي تعتمد على السلع.

ثالثاً: إعادة الهيكلة في الاستثمارات العالمية والعربية الخارجية المباشرة:

أ- المشروعات الجديدة تحدد تنافسية الاقتصادية.

يبين التقرير في هذا الإطار بأن الاستثمارات الخارجية المباشرة نمت بنسبة (٤٠%) عام ٢٠١٥ ولكن معظم هذا النمو تركز في عمليات اندماج والاستحواذ أكثر منه في مشروعات جديدة. تعتبر مؤشرات الاستثمار في المشروعات الجديدة مهمة تدل على صحة الاقتصاد وتعافي حركة تدفقات الاستثمارية الخارجية.

ب- انتعاش الاستثمارات العالمية والعربية في إطار ملامح جديدة:

استمرت الاستثمارات الخارجية المباشرة العالمية في المشروعات الجديدة عام ٢٠١٥ في مرحلة الانتعاش المتواضع نسبياً، وتشير المعلومات المتوفرة الى تصدر الهند في استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة في المشروعات الجديدة حيث بلغت قيمة الرساميل من الاستثمارات الخارجية المباشرة في المشروعات الجديدة في الهند (٥٣) مليار دولار عام ٢٠١٥، وفي المقابل تراجع الاستثمارات المثلثة في الصين بنسبة (٢٣%).

وفي ما يلي أهم الاتجاهات الجديدة في مجال الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة لعام ٢٠١٥:

- تفوق الهند على الصين في تصدر وجهات الاستثمارات الخارجية المباشرة.
- من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة بنسبة ٥% عام ٢٠١٦.
- شهد قطاع الخدمات المالية أعلى نسبة تراجع عام ٢٠١٥، حيث انخفض عدد المشروعات الجديدة بنسبة ٢٩%.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

- ازدادت الاستثمارات الخارجية المباشرة الخارجة من الدول الصاعدة على نحو كبير لتصل الى ٥٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٥.

أما بالنسبة للدول العربية فقد بين التقرير بانه لا تزال الاوضاع الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية تنعكس سلبا على تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ انخفضت هذه التدفقات بنسبة ٤٣% من ٧٠ مليار دولار الى نحو ٤٠ مليار دولار، حيث تراجع حصة العالم العربي من الاجمالي العالمي من نسبة (٥.١%) عام ٢٠١٠ الى (٢.٣%) عام ٢٠١٥ باستثناء كل من الامارات ومصر والسودان والمغرب.

كما أوضح التقرير أن الامارات تصدر الدول العربية في استقطاب التدفقات الاستثمارية في عام ٢٠١٥ بنسبة (٢٧.٥%) من مجموع التدفقات ويلبها السعودية بنسبة (٢٠.٤%) ومن ثم مصر بنسبة (١٧.٢%)، أما بالنسبة الى المملكة الاردنية الهاشمية فتأتي بالترتيب الثامن بنسبة (٣.٢%).

تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الوافدة الى الدول العربية، (مليون دولار)

2015	2014	2011	2010	
10976	10823	7152	8797	الإمارات
8141	8012	16308	29233	السعودية
6885	4612	483-	6386	مصر
3469	4782	1882	1396	العراق
3162	3561	2568	1574	المغرب
2341	2906	3177	3748	لبنان
1737	1251	1734	2064	السودان
1275	2009	1486	1689	الأردن
1071	1040	939	4670	قطر
1002	1063	1148	1513	تونس
822	739	1753	1243	عمان
726	50	...	1909	ليبيا
516	434	102	112	الصومال
495	500	589	131	موريتانيا
293	953	3259	1305	الكويت
124	153	79	37	جيبوتي
120	160	349	206	فلسطين
5	5	23	8	البحرين
587-	1507	2580	2301	الجزائر
1191-	1787-	518-	189	اليمن
1463-	1519	98	156	البحرين
		804	1469	سوريا
39919	44292	45029	70136	المجموع
1762155	1276999	1566839	1388821	العالم
2.3%	3.5%	2.9%	5.1%	% العالم العربي الى العالم

المصدر: Unctad, World Investment Report 2016

16

أهم ما يمكن استخلاصه :

- ازدياد عدد المشروعات المقامة في منطقة الشرق الاوسط وإفريقيا بنسبة (٠.٦%) عام ٢٠١٥.
- استعادت مصر المرتبة الاولى لمجموعة دول الشرق الأوسط وإفريقيا باستقطاب استثمارات بنحو (١٤.٥) مليار دولار عام ٢٠١٥، على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات الوافدة بنسبة ١٩%.
- تبوأَت السعودية المرتبة الثانية بين مجموعة دول الشرق الأوسط وإفريقيا والمرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط من حيث حجم الاستثمارات الرأسمالية الوافدة في المشروعات الجديدة بقيمة بلغت (٩.٨) مليار دولار لعام ٢٠١٥.
- من حيث عدد المشروعات، احتفظت الامارات العربية المتحدة بمركزها كوجهة أولى للاستثمارات في المنطقة واستحوذت على (٢٤%) من المشروعات الجديدة.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

- سجلت البحرين زيادة ملموسة في التدفقات الواردة عام ٢٠١٥ لتحل ضمن المراتب العشر الأولى لأول مرة عام ٢٠١٢، وكذلك شهدت زيادة بنسبة ١٤٣% في التدفقات الاستثمارية الخارجة منها.
- زاد عدد المشروعات المنفذة في إفريقيا عن تلك المنفذة في الشرق الأوسط ب ١٥٦ مشروعا عام ٢٠١٥، بزيادة بنسبة (٩٨%) عن عام ٢٠١٤، كما تفوقت إفريقيا على الشرق الأوسط بفرص العمل التي وفرتها الاستثمارات في المشروعات الجديدة بفارق بلغ أكثر من ٩٥ ألف وظيفة.

الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة، 2015

الاستثمارات		نسبة لمجموع الشرق		نسبة التغيير السنوي	
الواردة مليار دولار	الأوسط وإفريقيا	عدد المشروعات الجديدة	في عدد المشروعات	مصر	السعودية
14.5	15%	59	14%	الإمارات	المغرب
9.8	10%	78	3%	عُمان	البحرين
8.8	9%	298	2%-		
4.5	5%	71	8%		
		35	9%		
		34	31%		

المصدر: The fDi Report 2016

أبرز تطورات الاستثمارات الخارجية المباشرة من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا:

- شكلت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مصدرا مهما لتدفقات الاستثمارات الخارجية الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة، حيث خرج منها نحو ٥٩.٨ مليار دولار من الاستثمارات الرأسمالية، بزيادة بنسبة ٥٤% عن عام ٢٠١٤.
- تصدرت الامارات المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الخارجية من الشرق الأوسط وإفريقيا عام ٢٠١٥، بنسبة (٣٧%) من المجموع، حيث بلغت التدفقات الخارجة (٢١.٨) مليار دولار لنحو ١٦٣ مشروعا جديدا في الخارج.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية بمجموع تدفقات خارجة بلغت (١٣.٥) مليار دولار وظفت في (٢٤) مشروعا خارج المملكة.

الاستثمارات الخارجية المباشرة الخارجة، 2015

الاستثمارات		نسبة لمجموع		عدد المشروعات	
الخارجة مليار دولار	الشرق الأوسط وإفريقيا	الخارجة	الشرق الأوسط	الجديدة	الإمارات
21.8	37%	13.5	23%	163	السعودية
4.2	7%	4.2	7%	24	البحرين
3.9	7%	3.9	7%	17	الكويت
3.5	6%	3.5	6%	19	المغرب
1.7	3%	1.7	3%	14	مصر
				14	عُمان

المصدر: The fDi Report 2016

أبرز تطورات الاستثمار بالنسبة للدول العربية الرئيسية المستقطبة للاستثمارات الخارجية المباشرة وهي على التوالي مصر، السعودية، الامارات:

مصر: انعكست الجهود والاجراءات الجديدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وبعد ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الى مصر من (٢.٦) مليار دولار الى

(٣.١) مليار دولار، حيث أن مصر تعيش نهضوية جديدة تشهد بيئة تشريعية جديدة وتنفيذ العديد من المشروعات الضخمة والتي تتلخص كما يلي:

- ١- انجاز مشروع توسيع قناة السويس لتصبح قناة مزدوجة.
- ٢- مبادرات استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.
- ٣- اعادة عجلة الاهتمام بمشروع توشكي ومدينة التجارة والتسوق في محور قناة السويس ومشروع التنمية المتكاملة شرق بور سعيد والمشروع اللوجستي العالمي للحبوب والغلغل والسلع الغذائية في دمياط

وقد تبنت وزارة الاستثمار في مصر العديد من السياسات الرامية الى تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين ويأتي في طليعتها تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لعام ٢٠١٥، وتطوير وتفعيل منظومة الشباك الواحد، واستحداث وحدة الخدمة المميزة بمجمع خدمات الاستثمار، وافتتاح المبنى الجديد لخدمات الاستثمار بالإسكندرية، والانتهاء من المرحلة الاولى للتأسيس الالكتروني للشركات.

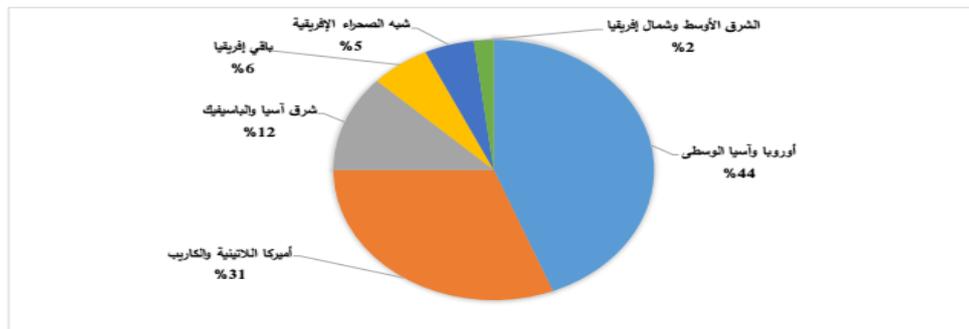
السعودية: تراجعت الاستثمارات الخارجية المباشرة الوافدة إلى السعودية بنسبة (٤.٨%) عام ٢٠١٥ وبلغت (٧.٦) مليار دولار عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، لكن تبقى التوقعات متفائلة بسبب برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ و"رؤية ٢٠٣٠" التي جرى اطلاقها مؤخراً.

الامارات: احتلت الامارات المرتبة الثالثة بعد تركيا كأهم وجهة للاستثمارات الخارجية المباشرة لمنطقة غرب آسيا في عام ٢٠١٥، حيث جاءت أبرز الاستثمارات من بريطانيا، اليابان، وهونغ كونغ، وتعتبر الامارات نموذجاً متقدماً للبيئة الاستثمارية.

ج- الاستثمارات الخاصة في مشروعات البنى التحتية أبرز ملامح هذه الاستثمارات:

- جاء في صدارة المشروعات مشروعات المطار الجديد في تركيا بتكلفة بلغت (٣٥.٦) مليار دولار.
- ارتفعت الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية بنسبة (٧٢%).
- احتلت مشروعات الطاقة المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات بإجمالي (٢٠٥) مشروع، تلاها النقل (٥٥) مشروع، ومن ثم المياه والصرف الصحي بنحو (٤٠) مشروع.
- استقطب قطاع النقل الالتزامات الأعلى بإجمالي ٦٩.٩ مليار دولار، بنسبة ٦٣% من الاستثمارات العالمية في قطاع البنى التحتية.
- انحصرت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٢% من الاستثمارات العالمية الخاصة في ١٢ مشروعاً للبنى التحتية، ومعظمها مشروعات للطاقة الشمسية في كل من المغرب والأردن.

التوزيع النسبي للاستثمار في البنى التحتية بين الأقاليم، 2015



المصدر: البنك الدولي، Global PPI 2015



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

رابعاً: بيئة الأعمال في العالم العربي:

بين التقرير في هذا الاطار وجود تفاوت كبير في المنطقة العربية بين جودة التشريعات والكفاءة التنظيمية وبالأخص في العراق واليمن بما يدل على ضعف التطبيق السليم للتشريعات وارتفاع مستويات الفساد.

أكبر الفجوات بين جودة التشريعات والكفاءة التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: World Bank, Doing Business 2016



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

ترتيب الدول العربية
في مؤشر البنك الدولي لأداء الأعمال 2016، (بين 189 دولة)

الدول	المرتبة	مؤشر أداء الأعمال
الإمارات	31	75.1
البحرين	65	66.81
قطر	68	65.97
عمان	70	65.4
تونس	74	64.88
المغرب	75	64.51
السعودية	82	63.17
الكويت	101	60.17
الأردن	113	57.84
لبنان	123	56.39
فلسطين	129	54.83
مصر	131	54.43
القمر	154	48.22
السودان	159	46.97
العراق	161	46.06
الجزائر	163	45.72
موريتانيا	168	44.74
اليمن	170	44.54
جيبوتي	171	44.25
سوريا	175	42.56
ليبيا	188	31.77

المصدر: مستخلص من World Bank, Doing Business 2016



مراتب الدول العربية في مؤشرات أداء الأعمال بين 189 دولة في العالم، 2016

المرتبة العامة	تأسيس الشركات	رخص البناء	الحصول على كهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على تمويل	حماية صغار المستثمرين	دفع الضرائب	تنفيذ العقود	التجارة عبر الحدود	تصفية الشركات	
الإمارات	31	60	2	4	10	97	1	18	101	91	
البحرين	65	140	9	77	25	109	8	101	85	85	
قطر	68	109	8	111	28	133	1	112	119	51	
عمان	70	149	46	60	33	126	10	70	69	105	
تونس	74	103	57	38	86	126	81	81	91	57	
المغرب	75	43	29	55	76	109	62	59	102	130	
السعودية	82	130	17	24	31	79	3	86	150	189	
الكويت	101	148	133	128	68	109	11	58	149	122	
الأردن	113	88	103	56	98	185	52	126	50	146	
لبنان	123	114	130	116	103	109	45	135	147	134	
فلسطين	129	170	162	75	95	109	56	90	84	189	
مصر	131	73	113	144	111	79	122	155	157	119	
البحرين	154	163	116	132	123	109	144	179	80	189	
السودان	159	146	146	102	89	167	166	142	184	154	
العراق	161	154	147	106	117	181	115	122	178	189	
الجزائر	163	145	122	130	163	174	174	106	176	73	
موريتانيا	168	70	112	152	100	162	134	71	160	189	
اليمن	170	152	89	150	83	185	122	135	189	151	
جيبوتي	171	171	124	172	168	181	174	85	162	68	
سوريا	175	127	189	120	136	167	88	157	173	157	
ليبيا	188	158	189	126	189	185	188	131	107	189	

المصدر: مستخلص من World Bank, Doing Business 2016

يبين الجدول تفاصيل مؤشرات أداء الأعمال للعالم العربي، بحث يحل كل من الامارات والبحرين وقطر ضمن المراتب العشر الاولى في العالم في مجال رخص البناء، وتحل الامارات في المرتبة الاولى عالميا في مجال دفع الضرائب، والمرتبة الرابعة في مجال الحصول على كهرباء، والعاشر بالنسبة لتسجيل الملكية، كما يظهر الجدول تأخر معظم الدول العربية في كثير من المؤشرات كما الحال بالنسبة للإمارات بالنسبة للتجارة عبر الحدود والحصول على تمويل وتصفية الشركات.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود

50	الأردن
69	عمان
80	القمر
84	فلسطين
85	البحرين
91	تونس
101	الإمارات
102	المغرب
107	ليبيا
119	قطر
147	لبنان
149	الكويت
150	السعودية
157	مصر
160	موريتانيا
162	جيبوتي
173	سوريا
176	الجزائر
178	العراق
184	السودان
189	اليمن

خامساً: اتجاهات الأسواق المالية:

أ- خارطة الطريق العالمية ٢٠١٦:

الاسواق المالية العالمية لا تزال تنطوي على الكثير من الصعوبات مع انخفاض العوائد والتقلبات الحادة في الأسواق حيث تتوقع احدى المراجع الدولية المعنية بالاستثمار أن تتأثر المرحلة القادمة بمجموعة من العوامل والاتجاهات الرئيسية على الشكل التالي:

١. انخفاض العائد على الاستثمارات المالي.
٢. تباطؤ التراجع عن السياسات الانقاذية.
٣. تقلب مصحوب بالفرص، حيث يتوقع أن تشهد الأسواق المالية المزيد من التقلبات، نتيجة توجهات الولايات المتحدة للخروج من سياسة التيسير الكمين الى جانب استحقاقات الديون والمدفوعات وتنامي المخاطر، مما يدفع المستثمرين الى اتجاهات مختلفة، حيث سيكون التنويع خياراً جيداً وكذل السندات.
٤. مخاطر محتملة: مثل المزيد من التخفيض في العملة الصينية اليوان.
٥. آمال بالاقتصادات الصاعدة والاسعار.

ب- أسواق المال العربية:

بين التقرير في هذا الاطار تحسن أداء أسواق المال العربية خلال عام ٢٠١٦ مقارنة في العام الماضي، ويتوقع لصندوق النقد العربي أن تسجل أسواق المال العربية خلال العام ٢٠١٦ أداء ايجابيا مدفوعا بالتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي المرتبط بالإصلاحات الجاري تنفيذها في العديد من الدول العربية. وعلى الرغم من توقع المزيد من التحسن في الفترة القادمة لكن أغلبية الاسواق العربية لا تزال تتأثر بتداعيات المستويات المنخفضة لأسعار النفط، رغم تحسنها بعض الشيء عن الفترة السابقة، الى جانب تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، وتداعيات تطورات أسعار الفائدة العالمية.



سادساً: التقدم في إجراءات الإصلاح واحتياجات التطوير:

أ- الإصلاحات المنجزة:

أشار التقرير في هذا الاطار الى الإصلاحات التي أجرتها عدة دول عربية وبالأخص الإمارات والمغرب، والتي تتلخص كما يلي:

تطورات الإصلاح بحسب تقرير أداء الأعمال للبنك الدولي، 2016

التجارة عبر الحدود	تشريعات العمل	تنفيذ العقود	دفع الضرائب	حماية صغار المستثمرين	الحصول على تمويل	تسجيل الملكية	الحصول على كهرباء	رخص البناء	تأسيس الشركات	
		✓		✓			✓	✓		الإمارات
✓✓			✓							تونس
								✓	✓	الجزائر
				✓						مصر
									✓	الكويت
✓✓					✓				✓	موريتانيا
	✓		✓X			✓	✓	X✓	✓	المغرب
	✓						✓			عمان
	✓									قطر
						✓				السعودية
					✓			✓		فلسطين
						X				لبنان
					✓				✓	البحرين

المصدر: مستخلص من World Bank, Doing Business 2016

ب- مجالات التطوير التي تحتاج الى اهتمام:

في مقابل التحسينات السابقة، سجلت قيود جديدة يشير ايها الجدول اعلاه في كل من المغرب ولبنان وهي:

- المغرب: زادت القيود على رخص البناء بطلب تقديم الطلبات الكترونيا مع وثائق داعمة، والمتابعة بنسخ ورقية.
- لبنان: أصبح نقل الملكية أكثر تعقيدا بزيادة وقت تسجيل الملكية.

وبصورة عامة لا يزال على الدول العربية الاهتمام بعدد من القضايا المؤثرة على كفاءة عمل القطاع الخاص، وأهمها:

- تحسين بيئة التجارة عبر الحدود.
- الاهتمام بتحفيز وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات البنى التحتية.
- تحسين كفاءة أسواق العمل.
- تحديث التشريعات المتعلقة بتصفية وإفلاس الشركات.
- تبسيط إجراءات إنشاء الشركات الجديدة.
- تقليص البيروقراطية وتحسين قدرات القطاع العام على تنفيذ العقود.
- إقامة وتبني أساليب عملية للتوفيق والتحكيم.
- تشجيع الشركات على تبني نظم الحوكمة الجيدة.